

لنعم الا انها وانت لا تكون غابا وليس في المسند اليه في الحذف هل استعملت
منه الهمام وهو غائب وقد استعمل على تصديده معنى ما لا يصحده اعماله الصفة
الواقعة بعينه على ما صرح به بعض النحاة فخرنا ما قايما ابراه مثل ما قايما الا انك
تبدل فعله في صفة معنى مما لا يشابهه عن غير معنى الهمام وهو انه لما كان
ان لنا كذا اسان المسند اليه اتصلت بها ما الموكدة ناسبان بضم معنى القصر
لان القصر ليس الا تاكيدا للمؤكد على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جارا لا
يخرج من زيد الى غيرهما بعد اثبات الجزاء به في قولك زيد جارا ونحوها
في قولك زيد جارا لان نفس الجزاء كان سببا للموت لاحدها فاذا فتتد عن غير
ثبت زيد صفة **فارقلت** هذه الاسان لانا كذا على تاكيد **قلت**
اما لما في اعنى الايات التضمني وانا كذا قطعنا واما الاول فتاكيد ايضا
ان في نفس الحكم لانه كان سببا للثبوت جلة وكوم وجعل ان هذه سببا
ذكريت للوضع اما سفيما معنى ما والا فلا يلزم اذ صاحبك يكون كل كلام فيه
تاكيد على تاكيد مفيدا المقصود من رجاء القام **ومعنى** اي من طرف القصر
اي بعد ما حقه التاخير في اللفظ او مع كون الفعل كقولك في قصر اي
قصر الموصوف على ان كان الاحسن ان يذكر ما قلنا لان هذا المثال لا يصلح
مثلا للجميع لان التعمية والتعمية انما فيها لم يصلح لقصر الا في اوله واللام
لقصر القلب ونحوها **انما كلف** فحركات اوله واللام اعني انك مع الغير كمنته
وقيل لولا ان عتدا بغيره وبهنا لم يفتد انصاف احد كما قد قلنا
الكلام في سائر معيولات الفعل ما يعنى بغيره وهذه الطرق الاربعة بعد
استعمالها في ان الخطاب بالحقين بل هو سلك حكم مشوبا بصواب وحسنا
وانت زيد اسان من ابد ونحو خطابه اما في قصر الا في قوله صواب في بعض
وهو ما منه المكم وحط في بعض وهو ما منه واما في قصر لعد في الضيق
كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف واحد الموصوفين والحظ
وغيره واما في قصر لبعض فالصواب انما كرهه لاحدهما والخطاب
لحق من كل منهما على الغيا وكما تجلب من وجوه فدلالة الاربعة اي التقديم بالحق
اي مفهوم الكلام بحيث انه اذا نكل اللفظ والاسم في مفهوم الكلام الذي
فيه المقدم فمفهومه العصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البعا كذا

ودلالة السند اليه الموضع لان الموضع وضع الاصل والحق والاسان واما
لجان بعد القصر **فان** اي في طريق العطف القصر على التثنية والتثنية على التثنية
في الاصل في طريق العطف القصر على التثنية والتثنية على التثنية
فان في الاصل العطف على التثنية هو المصروف وهو المصروف وهو المصروف وهو المصروف
المصروف على التثنية الا ان هذه الاطراب كما اذا قيل زيد جارا لا يصح
او زيد جارا لا يصح او زيد جارا لا يصح او زيد جارا لا يصح او زيد جارا لا يصح
اما الاول لا يصح لانه لا يصح ان يكون المصروف على التثنية ولا المصروف على التثنية
الناقض لانه لا يصح ان يكون المصروف على التثنية ولا المصروف على التثنية
غيره ويحذف التثنية بالاعراب من هذه الاربعة والمصروف في كل كلام بعض
النحاة ان لا هذه التثنية عطفها واما في القصر الا في القصر الا في القصر اي
لما لا يصح ان يكون المصروف على التثنية ولا المصروف على التثنية ولا المصروف على التثنية
هذه الاربعة في القصر اي لا يصح ان يكون المصروف على التثنية ولا المصروف على التثنية
بل طريق التثنية والاستثناء لان المصروف على التثنية اي ليس المصروف الا
التي والاصل التثنية بالحق وهو واجب بان ترك القصر على التثنية والتثنية على التثنية
تدبر بان يكون في التثنية مقام مقامه لفظ اخر مشا واللام يكون العطف
خالفه نحو غير تدبر بان خذ في العطف والمصروف جيبا ويقام بها
لفظ اخر جاري معناها مثل ليس غير وليس الا وحده لاسي العطف
فيما بل حرف الله كما فاه دقق فالاصل في العطف لفظ جيبا **وقال**
اليه القصر على التثنية فقط وهو المصروف على التثنية واما هو قايما وقايما
هي فاه لا تصرف على التثنية او التثنية او التثنية او التثنية او التثنية او التثنية
الاختلاف ان الذي يعنى بلا العطفه المصروف التثنية لا بد بل على سماع ما
الاقام ليس هو يقايما وانما بل مثل طريق العطف كما في المثال لان الحكم يخص
لا بد من بل الحاصل المصروف التثنية والاستثناء لا يقتل المصروف الا في الاصل
وما يصح الاربعة لا يصح وقد يقع مثله في ترك المصروف في كلام البعا
الذي يستعمل كلامهم **انما كلف** فحركات اوله واللام اعني انك مع الغير كمنته
وذلك بل الاصحاح **ولا يكون** ذلك لاني سفيما قبله يخرج من اوجات التثنية بها
وموصوعه لان يشفيها ما احبته للتثنية لان نجد بها التثنية في قد

ودلالة

